**المحاضرة رقم 10**

**مستويات التحليل اللساني**

**ثانيا المستوى التركيبي (النحو)**

* تمهيد
1. مفهوم النحو
2. عناصر الجملة العربية بحسب العلاقات التركيبية الوظيفية.
3. تعريف الجملة العربية وظيفيا.
4. تقسيم الجملة العربية وظيفيا

**تمهيد:**

 إذا كانت اللغة تكتسب سليقة فإن صاحبها لا يمكن أن ينحرف لسانه عن لغته، ويكون بمقدوره إدراك واكتشاف الخطأ، << ومن الطبيعي أن يسعى النحو في مختلف العصور إلى الكشف عن أنظمة اللغة يريد وصفها وتحديد معالمها تمهيدا لتعليمها تعليما موصلا إلى هذه السليقة>>[[1]](#footnote-1).

ومن مثل هذا الفرد العربي، فقد شب على فهم واستعمال اللغة العربية، تدفعه إلى ذلك بيئته وفطرته، ثم جاء القرآن الكريم فزاد من تهذيب ألسنتهم. غير أن هذه الظاهرة ما فتئت تتغير حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العرب بالأعاجم، فقد بدأت الألسنة تلين واللحن[[2]](#footnote-2)• يتفشى، وكان من الوجوب وضع ضوابط ومبادئ للعربية تقيها من الوهن والفساد، والغاية هي حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف من الضياع والاضمحلال، لهذا فقد كان الخوف على الإسلام والقرآن السبب الرئيس <<للقيام بدراسة تحليلية وصفية شاملة للغة العربية تمكن نتيجة لها استنباط قواعد عامة للعربية>> [[3]](#footnote-3)، غير أن أسبابا أخرى هي التي جعلت العرب تضع ضوابط للغة العربية ذكرها شوقي في كتابه المدارس النحوية كما يلي: [[4]](#footnote-4)

* أسباب دينية: الحرص على القرآن الكريم من الضياع.
* أسباب قومية عربية: اعتزاز العرب بلغتهم جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفساد والذوبان في اللغات الأعجمية نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأمم.
* أسباب اجتماعية: ترجع إلى أن الشعوب المستعربة بحاجة لمن يرسم لها العربية في إعرابها وصرفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما.
* أسباب حضارية فكرية: ذلك أن رقي العقل العربي ونموه أعده للاهتمام بالظواهر اللغوية والنحوية على حد سواء، لذا تم وضع صرف العربية ونحوها على يد أبي الأسود الدولي بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب كما تقول الروايات. ثم فصل تلاميذه من بعده، ووضحوا حقيقة معناه وأعطوه المواصفات العلمية والعملية. يقول ابن سراج << النحو إنما أريد به أن ينحو المتعلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب اعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعِلَ مما عينه: ياءٌ أو واو تقلب عينه من قولهم : قَامَ وباعَ >> [[5]](#footnote-5).

 فهدف النحو هو أن يتمكن المتعلم من إحكام قواعد اللغة، ويسلك مسلك العرب القدامى في الفصاحة والبيان، فهو علم مستنبط من كلامهم بالاستقراء والتحليل والوصف، << فالنحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها>> [[6]](#footnote-6) .

1. **مفهوم النحو:**

 ونتيجة لهذه الدراسة التحليلية قام الأوائل من العرب القدامى ممن جاء بعد أبي الأسود الدؤلي بتصنيف الكلمات إلى مجموعات ثلاث: اسم وفعل وحرف، وسيبويه[[7]](#footnote-7)\* أول من أشار إلى ذلك في قوله << الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل >>[[8]](#footnote-8)؛ مما يعني أن الكلمة ينظر إليها من الجانب الوظيفي، مع العلم أن "كتاب سيبويه" لا يضم النحو فقط بل يجمع مختلف علوم العربية، ففيه كلام العرب وأحاديثهم في القراءات والنحو والصرف والبلاغة ومخارج الحروف والتجويد. فسيبويه درس أساليب الكلام وفق قوالب النظام اللغوي المختلفة وحسب المقام الذي ترد فيه، والنحو عند سيبويه لم يكن مقصورا على إعراب، ففي "باب أم" يقول: << إذا كان الكلام بها بمنزلة أيها و (أيهم) أزيد عندك أم عمرو؟ وزيدا لقيت أم بشرا؟ اعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الاسمين في هذه الحال. وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت زيدا أم عمرا؟ كان جائزا حسنا أو قلت أ عندك زيد أم عمرو كان كذلك>>[[9]](#footnote-9).

 << نرى من هذين النمطين للتركيب ( ألقيت زيدا أم عمرو؟ وزيدا لقيت أم عمرو؟) أن سيبويه حين يتحدث عن تقديم الفعل أو الاسم مما هو صحيح وجائز في النظام اللغوي للعربية، فإنه يشير في ذلك إلى ارتباط التراكيب بالسياق الكلامي والموقف الذي يقال فيه>>[[10]](#footnote-10).

 فالسياق الكلامي عند سيبويه له أهمية بالغة، وسماه "الخلف" وربما كان المقصود به ما يمكن أن يتركه الكلام من أغراض، متجاهلا بذلك النحاة الذين يهملون ارتباط الكلام بخلفيته الإبلاغية في النحو. يقول في مجيء الحال بعد الضمائر <<وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا؛ ...أنا عبد الله كريما جوادا، شجاعا بطلا، وتقول: إني عبد الله مصغرا نفسك لربك، ثم تفسر حال العبيد فتقول: أكلا كما تأكل العبيد، وإنما ذكر الخليل رحمه الله[[11]](#footnote-11)\* هذا لنعرف ما يحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل "هو ولا أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن "هو وأنا" علامتان للضمير، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلا لو كان خلف الحائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجاتك كان حسنا>>[[12]](#footnote-12).

 ومثل هذا الكلام ورد في أبواب كثيرة من الكتاب، وما سماه سيبويه "بالخلف' هو نفسه العلاقة الموجودة بين المتكلم والمخاطب، فالجملة عنده خاضعة وظيفيا لما يقتضيه الحال؛ فيحقق بذبك فصاحة الكلام، والجملة الصحيحة نحويا هي الجملة الفصيحة في علم المعاني؛ <<فمطابقة الجملة لخلفيتها الوظيفية تحقق فصاحتها، وتتحقق بذلك صحتها النحوية الوظيفية>>[[13]](#footnote-13).

 وفي باب المصادر يقول: << اذهب به مشيا و (قتل به صبرا)، وإن وصفته على هذا الحد كان نصبا، تقول (سر به سيرا عنيفا) كما تقول (ذهب به مشيا عنيفا)... ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في (السير) إذا كان حالا، كما لم يجز ان تقول (ذُهب به المشي العنيف) وأنت تريد أن تجعله حالا>>[[14]](#footnote-14).

 فقوله (اذهب به مشيا) و (قتل به صبرا) يعني أن الكلام العربي مصادر تقع موقع الحال ووقوع المصدر حالا تعبير مجازي يجعل المعنى يتسع ويصيب أكثر من قصد وغرض، ويقع المصدر أيضا ظرفا مفعولا مطلقا، كما يقع مقام الفاعل النائب عن فاعله << فهذه أساليب بيانية رفيعة، وهي من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير>>[[15]](#footnote-15).

 ومن الوحدات اللغوية الأخرى التي تحدث عنها سيبويه في الكتاب مراعيا فيها عناصر المقام بابا سماه (باب وقوع السماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى) يذكر فيه <<... وقد تقول (سير عليه القوم) فترفع وأنت تعني: في بعضه، كما تقول في سعة الكلام (اللَيلةُ الهلالُ) وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما المراد (الليلة ليلة الهلال) ولكنه اتسع وأوجز>>[[16]](#footnote-16).

 وأشار سبويه إلى إمكانية تقديم وتأخير هذه الظروف حسب المقام الذي ترد فيه، قال: <<وإن قلت (الليلةَ الهلالَ) و(القومَ القتالَ) نصبت؛ التقديم والتأخير في ذلك سواء وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول>> [[17]](#footnote-17)

وهناك عدة أبواب أخرى تناول فيها سبويه وحدات لغوية كثيرة لا يتحدد معناها إلا بمراعات عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها مثل باب التراكيب والأساليب، باب الجار والمجرور.

فسيبويه أدرك أثر نظم الكلمات على المعنى، فنراه في الكتاب يقوم بشرح الكثير من العبارات التي حدث فيها تصرف بلاغي، وما يلابس هذه العبارات من مراعاة حال المتكلم وموضوع الكلام لا سيما وهو قد تنبه إلى دور السياق في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي في تحديد البناء الداخلي للغة، وهذا في أسلوبي الاستفهام والاستثناء.

وفي باب المعرفة والنكرة استهدف سيبويه وضع ضوابط تضمن سلامة الكلمة من اللبس، فتعد الفكرة أصلا والمعرفة فرعا، وذلك بالنظر إلى حال المخاطب وفي موضع آخر يقول: "... فإن قلت كان حايم أو رجل فقد ينكره، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب ليس"[[18]](#footnote-18).

فالمخاطب في هذا الموقع يريد أن يعرف شيئا جديدا كان مجهولا لديه، وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة ويلبيها له.

1. **عناصر الجملة العربية بحسب العلاقات التركيبية الوظيفية.**

**أ. تعريف الجملة العربية وظيفيا:**

الجملة هي الحد الأدنى من النظام اللغوي، <<وهي النموذج المصغر لبداية الفهم والإفهام أثناء التواصل، لذلك غدا من الثابت في علم اللغة الحديث أن تتخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية، لتحدد بهذه الدراسة معالم التراكيب التي تتحرك وفقها الوظائف النحوية التي تجعل من المفردات سياقا مترابطا تقوم فيه القيود والضوابط بجمع مختلف عناصره على محور التركيب. وقد أصبح هذا المطلب منطلقا ضروريا لا يستغني عنه أي باحث يروم وصف اللغة أو يشتغل بتعليمها>>[[19]](#footnote-19).

والجملة كانت أحد المحاور المهمة التي حظيت بالدراسة المعمقة من طرف نحاتنا القدامى، فقد اهتموا بها ووضعوا لها أنواعا وأنماطا، وحللوا مختلف مكوناتها وحددوا وظائفها، إذ عرف "ابن جني" الجملة بأنها <<كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوك، وضرب سعيد، وصه ومه ورويد وحا، وعاء الأصوات، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام>>[[20]](#footnote-20)، وفسر النحاة الكلام بالجملة.

أما الجملة عن ابن هشام الأنصاري فهي <<القول المفيد بالقصد>>[[21]](#footnote-21)، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، فالجملة عند ابن هشام <<عبارة عن الفعل، وفاعله كــــــ"قام زيد" والمبتدأ وخبره لـــــ"زيد قام" و ماكان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقام الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما>>[[22]](#footnote-22).

وبناء على هذا التصور أيضا نجد سيبويه يذكر الجملة النموذج بقوله <<هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ضمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله>>[[23]](#footnote-23).

فاللفظ المركب الإسنادي يكون مفيدا أو غير مفيد، والجملة هي التركيب القائم على الإسناد التام المفيد باستثناء بعض التراكيب الخاصة التي قد تكون تركيبا تاما مفيدا من دون إسناد، كتركيب النداء عندما يكون المقصود منه مجرد النداء، نحو (يا علي)، وتحليله الوظيفي التام (أداة نداء+منادى مرفوع مبني على الضم في محل رفع).

والجملة –وظيفيا- تشمل كل ما أضيف إلى نواتها الإسنادية الأصلية أو بنيتها الأساسية، فلا يعد أي عنصر أو تركيب مضاف إليها، كتركيب الجملة الشرطية مثلا الذي يعد جملة بشرطه وجوابه. يقول عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى **وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِيناً** [[24]](#footnote-24)، وأيضا **وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ** [[25]](#footnote-25) . << فذكر أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة. سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة، ثم يُجعل المجموع خبرا أو صفة أو حالا، لأنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئته أم إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبدا.

فقوله تعالى في الآية الثانية لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد، بل بها مقرونا إليها أن يدركه الموت عليها. فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في أحدهما. وإذا علمت ذلك في الشرط فليحتذه في العطف فإنك تجده مثله سواء>>[[26]](#footnote-26).

وقال ابن جني في هذا "ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة كلاما... فعلى هذا يكون قولنا (قام زيد) كلاما، فإن قلت شارطا (إن قام زيد) فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرا للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم (حلفت بالله)... كان هذا كلاما لكونه مستقلا، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه، فهذا ونحوه من البيان ما تراه"[[27]](#footnote-27).

وهذا يعني أن الجملة وظيفيا- لا بد أن تتصف بأمرين: الإسناد التام، والإفادة الكاملة. فالجملة هي الإطار والحدود التي يتم في نطاقها قيام العلاقات الموجبة بين عناصر القول المفيد، فوجود جميع العناصر التي يستوجب واحدها الآخر، يحصل الإسناد ويحصل القول المفيد، فيفهم بالتالي معنى يحسن السكوت عليه. لذلك أضحى الركن الإسنادي لدى النحاة العرب الأقدمين فيصلا يفرز العناصر اللغوية، فجاء تقسيمهم للكلام تقسيما وظيفيا يراعي كل قسم ضمن الركن الإسنادي فقالوا الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف وإن كانت ركنا له، فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل"[[28]](#footnote-28).

**ب. تقسيم الجملة العربية وظيفيا:**

تنقسم الجملة العربية وظيفيا بحسب المسند إلى قسمين:

* **الجملة الفعليــــة:** وهي ماكان المسند فيها فعلا سواء تقدم أو تأخر (جاء علي). وهذه جملة نواة أو أساسية، أي لم يجر فيها أي تحويل. ومن أبرز سمات هذا المركب ما يلي:
1. أن يتقدم الفعل على فاعله.
2. ألا يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ظاهرا.
3. يتصل بالفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا وفق مستويات التأنيث، واتصال الفاعل المؤنث بالفعل أو انفصاله عنه.
4. يكون الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أو مستترا، أو ما هو في منزلة الاسم وهو المعروف باسم المصدر المؤول.
5. ألا يحذف الفاعل.
6. يجوز أن يسبق بأدوات تفيد النفي أو الاستفهام أو الشرط أو التوكيد.
* **الجملة الاسمية:** <<وهي ما كان فيها المسند غير الفعل من أقسام الكلمة الأخرى، كأن يكون اسما أو صفة أو خالفة أو ضميرا نحو: (أكرم بزيد، هيهات النجاح، أخوك محمد، صديقك هذا، علي ناجح>>[[29]](#footnote-29).

ومن السمات العامة للجملة الاسمية ما يلي:[[30]](#footnote-30)

1. وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في النوع والعدد، ويستثنى من ذلك الحالات التالية:

1-أ. إذا كان الخبر مشتقا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصيغة "فعيل" بمعنى مفعول مثل: القطة جريح والبقرة ذبيح، دون مطابقة في النوع.

1-ب. إذا كان المبتدأ جمعا لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفردا مؤنثا أو جمعا سالما مؤنثا أو جمع تكسير مثل: الأشجار عالية، والأشجار عاليات والأشجار عوال أو أعال.

1-ج. إذا كان الخبر دالا على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في العدد مثل: الكتاب جزءان.

1-د. إذا نزل المبتدأ المتعدد الأفراد منزلة المفرد كان الخبر مفردا مثل: التجارب مرشد حكيم.

1. ألا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا عمت وخصت.
2. قد يحذف المبتدأ أو يبقى الخبر، وقد يحذف الخبر ويبقى المبتدأ.
3. قد يتقدم الخبر تقدما إجباريا أو اختياريا.
4. قد يفصل بين المبتدأ والخبر بمعمول الخبر أو بقسم أو بشرط، أو بمركب معترض ولا يلزم أن يكون كل من المبتدأ والخبر مفردا فقد يكون أحدهما مركبا، أو هما معا.

<< فالتفريق بين الجمل تم بحسب المسند لا بحسب المسند إليه –وظيفيا- لأن الجمل في أكثر الحالات قد تتفق في صورة المسند إليه وتختلف في صورة المسند، ولا يحدث العكس إلا قليلا، كأن يأتي المسند إليه فيهما اسما ثم تختلف فيما بينها في صورة المسند على النحو التالي: (فعل+اسم)، (خالفة+اسم)، (اسم+صفة)، (اسم+ضمير)، (اسم+اسم)، (أن+فعل+اسم). كما أن المسند هو محط الفائدة وظيفيا في عملية الإبلاغ والتواصل اللغويين>>[[31]](#footnote-31).

تحليل عناصر الجملة بحسب علاقاتها الوظيفية

 إن الإفصاح عن مختلف المعاني الوظيفية لأجزاء الجملة يعني تحليل الفرق الوظيفي بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية.

والجملة العربية البسيطة <<هي التي تتضمن المسند والمسند إليه يردان مفردين، أي غير مركبين ولا يكونان معنى مستقلا. وهذا في أقصر صورها، فهي من حيث البنية الشكلية تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظا أو تقديرا وقد تأتي الجملة البسيطة فعلية أو اسمية>>[[32]](#footnote-32) مثل الآيتين الكريمتين، قال تعالى: **قَالَ هِيَ عَصَايَ** [[33]](#footnote-33)، فالتركيب الإسنادي (هي عصاي) جملة اسمية بسيطة مركبة من المسند إليه (هي) الذي يسمى مبتدأ، ومن المسند (الخبر) "عصاي". وهذه الوحدة الإسنادية قد أدت وظيفة المفعول به (قول القول). أما في الآية الكريمة قال تعالى: **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**  [[34]](#footnote-34)، اشتملت على الجملة الفعلية البسيطة المكونة من الفعل المضارع "يبكي" والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). وهذا ما أشار إليه النحاة العرب منذ البداية << هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً‏.‏ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه‏.‏ وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك‏.‏ ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء‏. ‏و مما يكون بمنزلة الابتداء قولك‏:‏ كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده‏>>[[35]](#footnote-35).

كما حلل ابن هشام عناصر الجملة العربية وظيفيا لا منطقيا أو شكليا، فقال في خاصية الاسم الإسنادية: <<الإسناد إليه هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أم اسما فالفعل كقام زيد: فــ(قام) فعل مسند و (زيد) اسم مسند إليه، والاسم نحو (زيد أخوك) فــ (الأخ) مسند و (زيد) مسند إليه، والجملة نحو (أنا قمت): فـــ(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام) و (التاء) جملة مسندة إلى أنا>>.[[36]](#footnote-36)

ونبه ابن هشام عقب تعريفه للجملة الاسمية والجملة الفعلية على أن المراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه << مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو: أقائم زيد، أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية>>[[37]](#footnote-37).

فهذه النماذج التي استعنا بها هي على سبيل المثال لا الحصر، لأن غيرها كثير تبين مدى وعي النحاة بضرورة تحليل عناصر الجملة وظيفيا، فالقول المذكور آنفا في الكتاب "هذا باب المسند والمسند إليه". وقول ابن هشام عن الإسناد إلى الاسم <<هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أم اسما أم جملة...>>. <<هو انتحاء وظيفي صرف يتجاوز الأشكال والرتب، ضاربا في عمق الدلالة النحوية.>>[[38]](#footnote-38)

وقد أعطى عبد القاهر الجرجاني المصطلحات النحوية معنا وظيفيا تؤديه في التواصل. يقول مثلا في وظيفة المبتدأ والخبر: <<وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فـــ(زيد) مثبت، و(منطلق) مثبت به. وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند. ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ، بأن يقال: (منطلق زيد) ولو وجب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالا...>>[[39]](#footnote-39).

ويتم تحديد المسند والمسند إليه في الجملة عن طريق فهم علاقة الإسناد بينهما، مهما كانت صورتهما ومهما كان شكلهما الإعرابي أو البنائي، ومهما وقع في الجملة من تحويل بالترتيب أو الزيادة أو الحذف، وهي أهم وسائل التحويل في الجملة العربية.

**التحويل كإجراء وظيفي في فهم الجملة العربية.**

التحويل هو نقل اللفظ من هيئة أصلية إلى هيئة أخرى بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهو قد يكون في صيغة الكلمة أو في وظيفتها التركيبية أو في رتبها أو في حركتها الإعرابية، وقد عرفه نحاتنا القدماء وذكروا شيئا منه في قواعدهم"[[40]](#footnote-40).

والتحويل في الجملة العربية ينقسم إلى قسمين: التحويل العميق والتحويل السطحي، فالتحويل العميق ينطبق على التراكيب التي حدث فيها تحويل وظائف كلماتها من التخصيص إلى الإسناد أو العكس. فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني خطوات التحويل في الآية التالية: **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**  كما يلي: <<سلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى شيئين وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كانا من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة كقولهم "طاب زيد نفسا" و "قر عمر عينا" و"تصبب عرقا" و "كرم أصلا" و"حسن وجها". وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه وذلك أنا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس و"قر" للعين و"تصبب" للعرق...>>[[41]](#footnote-41).

وجدير بالذكر أن عبد القاهر الجرجاني قد ذكر القرائن المعنوية التي تتخذ في الفهم والتحليل كما في قوله: <<وذلك أنا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن "طاب" للنفس و"قر" للعين و"تصبب" للعرق...>>[[42]](#footnote-42).

كما يتحدث عبد القاهر الجرجاني عن الدلالة الوظيفية للتركيب المحول والمتمثل في إفادة الاستغراق والشمول في المعنى، فيقول: (يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى: الشمول، وأنه قد شاع فيه وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعم جملته حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما يعتد به، وهذا ما لا يكون إذا قيل اشتعل شيب الرأس أو "الشيب في الرأس"، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة... ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل: **وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا** [[43]](#footnote-43) <<التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ها هنا مثل الذي حصل هناك، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان هنا. ولو أجرى اللفظ على ظاهره فقيل: وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض، ولم يفدك ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان من عيون متفرقة في الأرض وبتحبس من أماكن منها..."[[44]](#footnote-44).

أما التحويل السطحي فيبتدئ في ثلاثة أقسام: "التحويل بالترتيب، التحويل بالزيادة، التحويل بالحذف"[[45]](#footnote-45).

كما نشير أن أكثر مظاهر التحول في النظرية اللغوية العربية تظهر أثناء التغيير التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى، خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع، وهذا ما نلاحظه في كتاب سيبويه مثلا في <<أبواب الإبدال والقلب، الاختصار، الإيجاز والاتساع...>>.

**مثال**:

1. أكل الرجل التفاحة.
2. التفاحة أكلها الرجل.

نلاحظ أن الجملة (2) مشتقة من الجملة (1)، مما يدل على أنه بالإمكان –في موقع المفعول به- إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء، ويترك هذا التحويل في الموقع الذي كان يحتله الاسم ضميرا عائدا إليه، فاشتقاق الجملة (2) يتم كالتالي:

* البنية العميقة: أكل الرجل التفاحة.
* البنية السطحية: التفاحة أكلها الرجل.

فالجملة (2) محولة عن الجملة (1).

وكذلك الجملة "الرجل أكل التفاحة" جملة محولة من "أكل الرجل التفاحة" بإجراء تحويل ينقل الاسم (الرجل) فيضعه في موضع ابتداء الكلام، ويترك هذا التحويل ضميرا في المكان الذي كان يحتله.

ويمكن أيضا أن نذكر بعض الأمثلة عن التحويل عند ابن هشام الأنصاري:

قال ابن هشام: <<وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه، تقول (الورع مَحمودَةٌ مقاصدُهُ)، ثم تقول: (الورعُ محمودُ المقاصدَ) بالنصب، ثم تقول: (الورعُ محمود المقاصدِ بالجر)>>[[46]](#footnote-46)، وهذه خطوات التحليل الثلاث عمليا.

وقال أيضا: <<هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وهي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كـ(حسن الوجهِ) و(نقيُ الثغرِ) و(طاهرُ العرضِ) فخرج نحو (زيد ضارب أبوه)، فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول ، ونحو (زيد كاتبٌ أبوهُ)، فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها>>[[47]](#footnote-47).

وقال أيضا: <<لصفة المشبهة: وهي كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر، وترفعه فاعلا أو بدلا، أو تنصبه مشبها أو تمييزا، أو تجره بالإضافة، إلا إن كانت بأل وهو عار منها>>[[48]](#footnote-48).

وقال عن تحويل صيغة المتعدي إلى لازم بغرض المبالغة والتعجب: <<الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا وهي عشرون، أحدها كونه على فعل بالضم كـــــــظرُفَ وشرُفَ لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول المتعدي قاصرا إذا حول وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب نحو: ضربَ الرجلُ وفهُمَ بمعنى: ما أضرَبَهُ وأفهَمَهُ>>[[49]](#footnote-49).

هذه الأمثلة وغيرها تبين لنا بوضوح كيف أن النحاة القدامى استعملوا التحويل كإجراء وظيفي في فهم التراكيب غير الأصلية وتحليلها، وإجراء التحويل في الدرس النحوي أمر لا بد منه، << وتبدو ضرورته في التعامل مع الجمل غير الأصلية أي المحولة لا سيما التي بلغت درجة من التعقيد يصعب معها فهم علاقاتها ووظائفها التركيبية>>.

وجدير بالذكر أن النحو العربي هو الضابط الذي يجعل غير العربي ينحو منحى العربي الفصيح في كلامه وإعرابه، فهي السياج الذي حمى اللغة من اللحن والزلل، والوسيلة التي هدفت إلى الحفاظ على تحصيل الملكة اللغوية التي تؤدي وظيفة التواصل، وهذا يعني أن هذه الضوابط التي سميت فيما بعد بالقواعد النحوية كانت نموذجية ووظيفية.

‏

1. - تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ، القاهرة، ط1، 2006، ص60. [↑](#footnote-ref-1)
2. • اللحن قديما يدل على الفطنة، يقال: رجل ندس؛ أي فطن، ويقال: هو ألحن منه أي أفطن منه؛ ويقال: فلان يلاحن الناس؛ يفاطنهم ويغالبهم لفطنته ودهائه. قال عمر بن الخطاب: << تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن>> (الزمخشري: أساس البلاغة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص:403). [↑](#footnote-ref-2)
3. - جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، نظرية الإمام الجرجاني وموقعها في علم اللغة العام والحديث، مطبعة الجليل، دمشق، ط1، 1980، ص:13. [↑](#footnote-ref-3)
4. - شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص\*ص: 11\*12. [↑](#footnote-ref-4)
5. ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1996، بيروت، ج1، ص35. [↑](#footnote-ref-5)
6. - الأشموني: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، ج1، ص15. [↑](#footnote-ref-6)
7. \* سيبويه ( بشر بن عثمان بن قمبر البصري) : نحوي عربي شهير، ولد في "البيضاء" قرب "شينزار" ونشا في البصرة. تعلم على يد الخليل إمام مذهب البصرين، وكتابه في النحو هو "الكتاب'، شرحه ابن سراج والرماني، توفي سنة 7500ه (أنطوان نعمة، كرم البستاني وآخرون: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، لبنان، ط1، 1986، ص: 358. [↑](#footnote-ref-7)
8. - سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، ج1، ص:12. [↑](#footnote-ref-8)
9. - المرجع السابق، سبويه، ج3، ص-ص: 169-170. [↑](#footnote-ref-9)
10. - صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقتها المختلفة عند الإمام عبد القهار الجرجاني، ص: 54. [↑](#footnote-ref-10)
11. \* هو الخليل بن أحمد الفراهيدي: عربي من عمان، ولد سنة مائة للهجرة وتوفي سنة 175ه، نشأ في البصرة، وكان غقل الخليل من العقول الحصبة النادرة، وهو أستاذ النحويين الشهيرين "سبويه والأصمعي" ويجمع الجمهور على أنه واضع علم العروض، من أهم مؤلفاته: معجم العين. (شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص:1. [↑](#footnote-ref-11)
12. - سيويه: الكتاب، ج1، ص-ص80-81. [↑](#footnote-ref-12)
13. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتحديد النحو العربي، أعمال ندوة تيسير النحو، ص:282. [↑](#footnote-ref-13)
14. - سيبويه: المرجع السابق، ج1، ص231. [↑](#footnote-ref-14)
15. - عادل هادي حمادي العبيري: التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004، ص:70. [↑](#footnote-ref-15)
16. سيبويه: الكتاب، ج1، ص216. [↑](#footnote-ref-16)
17. - المرجع نفسه، ص418. [↑](#footnote-ref-17)
18. - المرجع نفسه، ص:48.

\*1- من مؤلفات الجاحظ ما يلي: البيان والتبيين، البلاغة والإعجاز، سحر البيان، عناصر الأدب، الأنس والسلوى، الفرق في اللغة، رسالة في التعلم، فضل اتخاذ الكتاب، البخلاء، أخلاق الكتاب... [↑](#footnote-ref-18)
19. - عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية، التنغيم، رؤى تحليلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص:131. [↑](#footnote-ref-19)
20. - ابن جني: الخصائص: ج1، ص: 31. [↑](#footnote-ref-20)
21. - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1995، ج2، ص:431. [↑](#footnote-ref-21)
22. المرجع نفسه، ص:431. [↑](#footnote-ref-22)
23. - سيبويه: الكتاب، ج1، ص:23. [↑](#footnote-ref-23)
24. - النساء/112. [↑](#footnote-ref-24)
25. - النساء/100. [↑](#footnote-ref-25)
26. - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،قرأه: محمود ومحمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ص: 167. [↑](#footnote-ref-26)
27. - ابن جني: الخصائص: ج1، ص:33. [↑](#footnote-ref-27)
28. - أحمد حساني: النحو العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، أعمال ندوة تيسير النحو، ص:406. [↑](#footnote-ref-28)
29. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص:288. [↑](#footnote-ref-29)
30. - محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية ونحوية، دار المعارف، الإسكندرية، 1988، ص-ص:65-66. [↑](#footnote-ref-30)
31. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص:288. [↑](#footnote-ref-31)
32. - رابح بومعزة: الحد الدقيق للجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في لغتنا العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد8، 2005، ص:260. [↑](#footnote-ref-32)
33. - طه/18. [↑](#footnote-ref-33)
34. - يوسف/16. [↑](#footnote-ref-34)
35. - سيبويه: الكتاب، ج1، ص: 23. [↑](#footnote-ref-35)
36. - ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، قدم له ووضع هوامشه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ج1، ص:36. [↑](#footnote-ref-36)
37. - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت، ج2، ص:433. [↑](#footnote-ref-37)
38. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص:293. [↑](#footnote-ref-38)
39. - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص:128. [↑](#footnote-ref-39)
40. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص:305. [↑](#footnote-ref-40)
41. - عبد القاهر الجرجاني: المرجع السابق، ص:73. [↑](#footnote-ref-41)
42. - عبد القاهر الجرجاني: المرجع نفسه ص:73. [↑](#footnote-ref-42)
43. - القمر/12. [↑](#footnote-ref-43)
44. - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ،ج1، ص:73. [↑](#footnote-ref-44)
45. - عبد الجبار توامة: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص:310. [↑](#footnote-ref-45)
46. - ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1989، ج3، ص:175. [↑](#footnote-ref-46)
47. - المرجع نفسه، ص-ص:383-384. [↑](#footnote-ref-47)
48. - ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ج1، ص:349. [↑](#footnote-ref-48)
49. - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص:596. [↑](#footnote-ref-49)